

الديمقراطية الأميركية: هزة فوق تلة الكابيتول



ونموذجها، وتسقط طموحاتها في تعزيز الأفكار الديمقراطية الليبرالية حول العالم. ولم تعد تقدم نموذجا يقتدي به الآخرون، خاصة في حال استسلام مؤسساتها للخلل الوظيفي، ويكون "شعوب النور" فوق الكابيتول إنذارا لإطفاء المنارة الأميركية وبدء نهاية "الإمبراطورية الأميركية".

واصل نرجسيته وديماغوجيته. لكنه اضطر إلى الاعتراف بفشله والتسليم بان إدارة جديدة ستتولى البيت الأبيض في 20 يناير، مغلفا هذا التراجع بقوله إن اعتراضاته القضائية للتشكيك في الانتخابات كانت دفاعا عن الديمقراطية ووصلت الغرابة معه للقول إن "رحلتنا التي لا تصدق قد بدأت للتو"، وهذا يعني أنه لا يريد ترك المسرح السياسي وهذا ما يفسر الانقسام في الحزب الجمهوري الذي سيشهد تجاذبا بين أنصار ترامب ومن يسعى لتجديده أو إعادته إلى خطه التاريخي. يعتبر أكثر من مراقب للشأن الأميركي أن العديد من سبعين مليون أميركي أو أكثر صوتوا لترامب لم يفعلوا ذلك كثيرا لأنهم أعجبوا بترامب الشخص، ولكن لأنهم شعروا أنه يدعم سياسات أو مواقف ثقافية كانت أكثر انسجاما مع قيمهم من تلك الخاصة بالديمقراطيين. وبدا أن الجمهوريين العاديين كانوا على استعداد للتغاضي عنها لأنهم اعتقدوا أنه سينفذ أجندتهم. والآن بعد الذي حصل في الكابيتول سيكون الحزب الجمهوري مدعوا للمراجعة من أجل استعادة الثقة بالمؤسسات والالتزام بالدستور.

لكن هذا الجهد لا يكفي من دون إصلاحات تتيح منع الشرح الأميركي وتحسين شرعية الديمقراطية الليبرالية عبر دراسة تغيير نظام الحزبين وإصلاح النظام الانتخابي وتقليص الفوارق الاجتماعية الصارخة. ولذا يتعين على بايدن إعادة بناء ديمقراطية أميركية هزتها أحداث الكابيتول والانحراف الشعبي في السنوات

الديمقراطيين وارنوك وأوسوف في انتخابات مجلس الشيوخ الفرعية في ولاية جورجيا، في 5 يناير، أكد أن تصويت ولاية جورجيا لبايدن في نوفمبر كان صحيحا، وأن كل التشكيك بنتائج الولايات المتأرجحة دحضته المحاكم والوقائع. ولذا بعد فضيحة الاقتحام ومجرباته وبعد نتائج جورجيا والعزلة التي أخذ يتعرض لها، أدان ترامب الذين اقتحموا الكابيتول متوقدا إياهم بالعقاب متناسيا أنه هو الذي قام بتحريكهم ويحاول على الأرجح تفادي العزل والمحاسبة وحفظ ماء الوجه.

إن لم يتمكن الرئيس بايدن وفريقه من الاستجابة لهذا التحدي ستأكد هشاشة الديمقراطية الأميركية ونموذجها وتسقط طموحاتها في تعزيز الأفكار الليبرالية حول العالم ولن تعد نموذجا يقتدي به الآخرون

وبالفعل فوت ترامب الفرصة الأخيرة لإثبات أنه سياسي، أو حتى رجل دولة مستغلا الموقف بالاعتراف بخسارته في الانتخابات، رغم تحفظاته، أو حتى "التهنئة" دون كلمة "خسارة" لمنافسه الديمقراطي بايدن، بوصفه "الرئيس المنتخب". لكنه لم يفعل، بل

البريطاني بوريس جونسون ضد نهج صديقه ترامب مطالبيا باحترام الانتقال السلمي للسلطة. لكن اللافت كان الكلام الصادر عن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوستاتشيف الذي صرح قائلا "انتهى عيد الديمقراطية.. لا يحق للولايات المتحدة، بعد اليوم، أن تقوم بتلقين الدول الأخرى دروسا في الديمقراطية". وأبدت الصين في شامتها مقارنة الوضع في واشنطن بالتظاهرات المطالبة بالديمقراطية. وبشكل أكثر جدية حذرت وزارة الخارجية الصينية من "تورط واشنطن في الشؤون الداخلية الصينية" ملمحة إلى إمكانيات الرد الصيني مما يعني أن الشكل الجديد للحرب الباردة بين الجائزين ستكون له انعكاساته على داخل البلدين.

يتبين جليا أن الهجوم العنيف على الكونغرس الأميركي والذي قاده ميليشيات اليمين المتطرف والعنصريين البيض، فضلا عن جهود بعض أعضاء الكونغرس لإلغاء نتائج الانتخابات في نوفمبر، لم يكن ليحدث لولا عدم رغبة الرئيس ترامب في التنازل عن خسارته أمام الرئيس المنتخب بايدن، الأمر الذي يكسر تقليد الانتقال السلمي للسلطة الذي كان السمة المميزة للديمقراطية الأميركية لأكثر من قرنين من الزمان. ولهذا فإن المواقف الدستورية المسؤولة لنائب الرئيس مايك بنس وزعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ ميتشيل ماكونيل وغالبية الشيوخ الجمهوريين تدحض مزاعم وجود "مؤامرة" لإسقاط ترامب. والأكثر دلالة كان فوز المرشحين



د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

لم تشهد المؤسسات الأميركية، طوال تاريخها الممتد قرنين ونصف القرن، مشهدا مماثلا لعملية اقتحام أنصار الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب مبنى الكونغرس. ومما لا شك فيه اهتزت صورة الولايات المتحدة وسمعتها. لكن بالرغم من الضربة التي أصابت الديمقراطية الأميركية في الصميم، دلت أحداث الأربعاء 6 يناير على مناعة النموذج الأميركي الذي كانت مصداقيته على المحك خلال سنوات الولاية الرئاسية الترامبية. ستحدث الهزة التي حركتها جموع الغاضبين في "الكابيتول هيل" ارتدادات على مجمل المشهد السياسي الأميركي وكذلك على انقسامات المجتمع الأميركي وتحولات الحزب الجمهوري ومصير ترامب السياسي والشخصي. لن تنسى العاصمة الفدرالية بسهولة "يوم العار" كما وصفه كثيرون أو "التجاوز الأخير" لترامب حسب وصف فرنسيس فوكوياما، وسيطع ذلك بدايات ولاية جو بايدن ومهمته الصعبة في الملمة الجراح وتوحيد الأميركيين وإرجاع الولايات المتحدة إلى قيادة العالم. وأثار الهجوم العنيف الذي تعرض له الكابيتول ردود أفعال عالمية من أبرزها قلق الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على "أحدى أقدم الديمقراطيات في العالم"، ووقوف رئيس الوزراء

ملاحم عام حافل بالتحويلات في اليمن

الحرب بشكلها الذي خبرناه خلال ست سنوات ولكنه لا يضع حدا لمعاناة اليمنيين ولا يحقق الحد الأدنى من أحلامهم باستعادة الدولة.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

يعرف بالمقاطعة التي تخللها صراع سياسي وإعلامي قاس كان اليمن أحد ميادينها الرئيسية، من خلال ما بات ملموسا من دعم قطري مباشر وغير مباشر للحوثيين وبعض الأطراف اليمنية التي عملت على تعميق حالة الانقسام في معسكر "الشرعية" وخدمة الأجندة الحوثية عن جهل أو ربما عن عمالة.

ويامل كثير من اليمنيين أن تأتي "المصالحة الخليجية" بثمارها في اليمن، عبر دعم جهود تحجيم النفوذ الإيراني التي يقودها التحالف العربي لدعم الشرعية، وصولا إلى سلام عادل وحقيقي قائم على إحلال العدالة واحترام الدولة وعكس آثار الانقلاب، وليس تكريسها والاعتراف بها كامر واقع، كما تشير بعض التصريحات لمسؤولين دوليين يتحدثون عن سلام بلا ملامح أو محددات.

أما التحول الثالث الذي يمكن أن يلقي بظلاله على مجريات الملف اليمني، فهو ما يتعلق بنتائج الانتخابات الأميركية، وفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن الذي تؤكد المؤشرات الأولية لسياسته الخارجية بأنها ستكون امتدادا على الأرجح لسياسة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما القائمة على مهانة المشروع الإيراني، وهو ما يعني تخفيف العقوبات على النظام الإيراني وعودة العمل بالاتفاق النووي والتناهي عن الرؤية البريطانية الخاصة بالحل السياسي في اليمن القائمة على دعم جهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث وانتزاع اتفاقات يصعب تطبيقها على الأرض مثل اتفاق ستوكهولم الذي مضى على توقيعه ما يقارب العامين دون تنفيذ أي من بنوده سوى تلك التي تخدم الميليشيات الحوثية، كما هو الحال مع وقف إطلاق النار الذي لم يتوقف إلا من طرف واحد، هو المقاومة المشتركة والتحالف العربي، وتمير صفقة تبادل أسرى يعتقد العديد من اليمنيين أنها تخدم الحوثي أكثر من الشرعية بالنظر لمن شملتهم هذه العملية التي تم بموجبها إطلاق الشرعية لسراح المئات من أسرى الحرب الحوثيين مقابل إطلاق الحوثي لناشطين وطلاب وصحافيين اعتقلهم في منازلهم في المناطق الخاضعة لسيطرته.

وانطلاقا من هذه المعطيات، لا يبدو مسار السلام في اليمن مفروشا بالورود، حيث تتجه السيناريوهات لعقد اتفاق سلام تحت حرب الضغوط الدولية، يكون نسخة شبيهة على الأرجح من اتفاق السويد، بحيث ينهي



صالح البيهثاني
صحافي يمني

يدخل الملف اليمني مرحلة جديدة مع بداية العام 2021، في ظل تحولات متسارعة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية تشير إلى أن هذا العام ربما يشهد نهاية الحرب اليمنية بالشكل الذي عرفناه منذ اندلاعها في العام 2015 في أعقاب الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران. فعلى الصعيد اليمني، وقعت الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي على اتفاق الرياض الذي تم بموجبه تشكيل حكومة جديدة من 24 وزيراً، اصطلمت منذ نزول الطائرة التي نقلها في مطار عدن بوابل من الصواريخ الحوثية، وبرزمة من الملفات الاقتصادية والأمنية المعقدة التي يبدو أن أخطر ما يهددها هو حالة الاختلاف الأيديولوجي والتباينات السياسية داخل الحكومة التي تتكون من مزيج غير متجانس من المكونات التي يبدو

ويقدر ما يعد اتفاق الرياض ثمرة نجاح لجهود سعودية حثيثة لتوحيد جبهة الشرعية، بهدف مواجهة التحولات والتحديات المتوقعة التي تلوح في أفق المنطقة، ينظر المجتمع الدولي إلى هذه الخطوة باعتبارها ركنا هاما من أركان التسوية الشاملة في اليمن التي يسوق لها المبعوث الأممي إلى اليمن من خلال رؤيته المعروفة باسم "الإعلان المشترك" التي ينظر إليها المناهضون للمشروع الحوثي باعتبارها مكافأة للانقلاب ليس إلا!

ومن ناحية التوقيت لا يبدو أن التحركات التي تقودها الأمم المتحدة والتي تسير بالتوازي مع ضغوط دولية تقودها بريطانيا على وجه التحديد، في صالح الحكومة اليمنية التي مازالت بحاجة إلى بعض الوقت لترتيب الجبهة الداخلية للشرعية ومعالجة الأخطاء المتراكمة لسنوات، قبل أن تكون جاهزة للجلوس على طاولة المفاوضات أو خوض جولة سريعة من المواجهات العسكرية لاستعادة ما خسرت في الأونة الأخيرة من مكاسب نتيجة الصراع السياسي في معسكر المناوئين للانقلاب الحوثي، كما هو الحال مع محافظة الجوف ومنطقة نهم التي تمكن الحوثي من استعادتها. وعلى الصعيد الإقليمي شهدت المنطقة حدثا مهما قد ينعكس بصورة مباشرة على الملف اليمني، وبمثل ذلك في المصالحة بين قطر ودول ما كان

لا يمكن إصلاح دكتاتورية تركيا وجعلها ديمقراطية

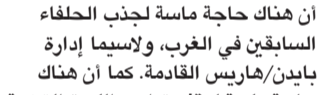
كيفية التعامل مع تركيا، بما في ذلك عبر "أجندة إيجابية". وفي الواقع، يترابط "حديث الإصلاح" في تركيا و"الحديث عن الأجندة الإيجابية" في أوروبا.

كتبت عن خمس مجموعات رئيسية من الأسباب التي تدفع للأوروبيين لاسترضاء أنقرة. فهم يخشون خسارة "تركيا الشريكة في الناتو" لصالح روسيا، ومن تعريض مصالحهم الاقتصادية فيها للخطر، والمخاطرة بصفقة حماية اللاجئين مع أنقرة، واستعداد الأتاتورك التركي في دول أوروبا الغربية، ومن تسريع الانفجار الداخلي في تركيا. وعلى مدى السنوات، أصبحت هذه المخاوف أسس سياسة استرضاء خطيرة وغير مثمرة.

لا تحل سياسة الاسترضاء المشاكل مع تركيا، مثلما لم تحلها مع المجر وبولندا. فهي تقاومها وتجعلها غير قابلة للحل كما نشهد يوميا. وقد جعل سخاء المستشار ميركل مع الحكام المجرين والبولنديين اتفاقهم مشروطا بشكل متزايد. وأوصي بقراءة مقال لمانيو كارينيتش في بوليتيكو لأنه تعمق في هذه النقطة.

قلت لكم من قبل إنه كلما رأينا استرضاء الغرب بقيادة ميركل، كلما زادت انتهاكات رجب طيب أردوغان. وينطبق الأمر نفسه على فلاديمير بوتين ومن يشبهه. ولا يمكن حل المشاكل التي أحدثها نظام أنقرة بالإصلاحات بل بزوال هذا النظام؛ وينطوي استرضاء أردوغان على مخاطر التواطؤ مع نظامه، كما تشهد كل يوم.

في الختام، استحوذ لي بان أوصي بقراءة كتاب عن العواقب الخويفية لسياسة الاسترضاء البريطانية تجاه هتلر، بعنوان "استرضاء هتلر" من تأليف تيم بوفيري.



جنگيز أكتار
كاتب في موقع أحوال التركية

أن هناك حاجة ماسة لجذب الحلفاء السابقين في الغرب، ولاسيما إدارة بايدن/هاريس القادمة. كما أن هناك حاجة ملحة لوقف تراجع الليرة التركية. وكانت هناك مجموعة من الأجناب الأكثر حماسا لما يسمى بالإصلاحات، وهم المتداولون في الأسواق المالية، فقد كانوا سعداء لرؤية ارتفاع سعر الفائدة إلى حوالي 20 في المئة ويرون فرصة مثيرة في استغلال الوضع الراهن. وجاء مدحهم لرفع أسعار الفائدة كدليل على الثقة في الأسواق التركية التي تدفع سلطاتها ثمنا باهظا للسياسات الاقتصادية الكارثية التي اتخذتها في السنوات الأخيرة.

على الصعيد السياسي والاستراتيجي، ليس من الواضح بعد ما إذا كانت الإدارة الأميركية القادمة مستعدة لتصديق خطاب أنقرة الفارغ، من أجل الشراكة الوهمية مع حلف شمال الأطلسي، وتجاهل أطنان من الأخطاء والأعمال العدائية في كل شراكة تربط تركيا والغرب. ويبدو هذا السيناريو غير محتمل.

لافت تصريحات أنقرة الرسمية لطى الصفحة الموجهة إلى صانعي السياسة الغربيين مرحبين في أوروبا، وخاصة بين أولئك المستعدين لتصديق كلمات الدكاتور التركي. كما أن هناك تحالفا من صانعي السياسة بقيادة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ويظهرون رغبة لا يمكن كبتها في التعامل مع تركيا غير الديمقراطية. وبشكل صانعو السياسة البلغار والهنغاريون والإيطاليون والمالطيون والبولنديون والإسبان جزءا من هذا التحالف، إلى جانب منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، المكلف باقتراح تقرير بحلول مارس، حول

لا يمكن إصلاح الأنظمة الشمولية على عكس ما يصدق الساذج ويروج الخبيث. يصدق الأول، للحفاظ على أمل يروج له، أما الثاني للتلاعب وإساءة استخدام خطاب الإصلاح لتحقيق مصالحه الخاصة.

مرة أخرى، يركز الحديث الأخير في تركيا عن "الإصلاح" في الاقتصاد أو في القضاء. فهذا ما أعلنته أبواق النظام منذ أسابيع قليلة وبعد أن أصبح فوز بايدن أمرا لا مفر منه لدوائر السلطة في أنقرة.

لا تتسائلوا عن مضمون الإصلاحات، فهم يقولون إنهم يعملون عليها. ويمكن أن تكون متأكدًا من أن التصريحات المنمقة لن تؤدي إلى أي مكان، إذ لا يمكن إصلاح الأنظمة الشمولية، مثل تلك التي تحكم تركيا. ولا تتحول إلى ديمقراطيات أبدا. ومصيرها أن تتدثر لتفتتح طريقا نحو الديمقراطية إذا سمحت الظروف بذلك.

تبقى الأنظمة الشمولية مشبعة بانتهاكات في الداخل وفي الخارج. ويُقدّر للإصلاحات، إذا كانت جادة، الكشف عن ذلك. وبالتالي، فهي غير قابلة للتطبيق بحكم تعريفها. ومن الخمني أن تعكس الإصلاحات الجادة والمتعمقة الوضع الحالي في عدد لا يحصى من الأمور التي تتراوح من الأحكام القضائية إلى عمل المؤسسات العامة الكبرى. ولا توجد إرادة سياسية للاعتراف بمثل هذا، إذ تشهد اليوم تفاقم الحالة السائدة. ويمكن شرط البقاء في السلطة في زيادة الضغط وليس تقليصه من خلال الإصلاحات. كما أن النظام بعيد عن كونه متجانسا. إذ يشمل فصائل سياسية تتسابق لتصعيد مستوى سيطرتها الاجتماعية للتأكد من قاعدة سلطتها. وبالمناسبة إلى هؤلاء الفاعلين السياسيين، تعتبر كلمة "إصلاح" خلية.

ولا يوجد في خدمة النظام مهنيون أكفاء لتنفيذ ما يسمى بالإصلاحات. وهذا سبب جزئي وراء الخطاب الفارغ الصادر دون أي مقترحات ملموسة. ففي حقيقة الأمر، تهدف التصريحات إلى إقناع السامعين أكثر مما تتعلق بالإصلاحات نفسها. وغالبا ما يكون الخطاب موجها إلى الأجناب. إذ

